# شروط المطاوعة

إعداد / الأستاذ أحمد مبروك عامر

المعيد بقسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة دمياط

## (مقدمة)

الحمدُ لله، والصلاةُ، والسلامُ على أنبياءِ اللهِ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ، وأن محمدًا رسولُ الله، أمَّا بعدُ:

فإن المطاوعة معنى من معاني الأفعال مجردها ومزيدها على حد سواء، وهي كقولنا: كسرت الزجاجَ فانكسر، وعلّمتُ محمدا الفقهَ فتعلّمه. وقد عرّفها ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) بقوله: "معنى كون الفعل مطاوعا، كونه دالا على معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به"(١)، وعرّفها رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) بقوله : " ليس معنى المطاوِع هو اللازم كما ظُنّ؛ بل المطاوعة في اصطلاحهم : التأثر، وقبول أثر الفعل، سواء كأن التأثير متعديا، نحو: علَّمته الفقه فتعلَّمه، أي: قبِل التعليم، فالتعليم تأثير، والتعلُّم تأثر، وقبول لذلك الأثر، وهو متعد كما ترى، أو كان لازما، نحو: كسرته فانكسر، أي: تأثر بالكسر"(٢).

فالمطاوعة معنى خاصٌّ بالتأثير وقبوله، ولكي تتحقق المطاوعة، ويتضح أثرها لا بد من توفُّر بعض الشروط في جملة المطاوعة، وفعليها. ومما يجدر بنا ذكرُه أن الخليل، وسيبويه، لم يضعا شروطا معينة للمطاوعة، بل كان ذكرهما لها باسمها، وتمثيلهما لها بكثير من الأمثلة، وتعدداهما لأوزانها دليلا واضحا، وتلميحا عُدَّ تصريحا منهما على وجوب توفُّر تلك الشروط في صياغة المطاوعة.

وفيما يلي عرض لتلك الشروط، كما استخرجتها من مصنفات العلماء، وأمثلتهم على المطاوعة، وقد قسَّمتُ تلك الشروط أربعة أقسام: أولها لجملة المطاوعة، وثانيها للفعل المطاوَع، وثالثها للفعل المطاوِع، ورابعها لصيغ المطاوعة، أي: أوزانها، وأبنيتها.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل، (١٢٠/٢).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين بن محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، ت محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، لبنان، دار الكتب العلمية،١٩٨٢م، (١٠٣/١).

**أولا: (شروط جملة المطاوعة).**

**١.** تأتي المطاوعة في جملة متعددة غالبًا، أي: مشتملة علي جملتين مفردتين. كلٌّ منهما مكونة من فعل وفاعل، كما قال المتلمس الضُّبَعِيُّ[١] : (الطويل)

وكنا إذا الجبَّارُ صَعَّرَ خدَّه أقمنا له مِنْ مَيْلِهِ فتقوَّمَا

فقوله: (أقمنا) فعل متعدٍ بالهمزة على وزن (أفعل)، طاوعه (تقوَّم) اللازم الذي على وزن (تفعَّل)، في جملة متعددة ومكونة من جملتين مفردتين، الأولى (أقمنا)، والثانية (فتقوَّما).

**٢.** إذا كانت جملة المطاوعة مركبةً فلا بُدَّ أن تحتوي على فعلين، كقول امرئ القيس[٢]: (الرمل)

وَلبَيْنا المرءُ يهوي قُدُمًا أفسدَ الدهرُ غِناه ففسدْ

فقوله: أفسد الدهرُ غناه ففسد، جملة متعددة مركبة من جملتين إحداهما بالفعل المتعدي بالهمزة (أفسد)، والأخرى بالفعل اللازم (فسَد)، وهي من باب (أفعلته ففعل).

**٣.** قد تأتي جملة المطاوعة جملة مفردة، أي: تشتمل على فعل واحد من فعلي المطاوعة، خلافا للجملة المتعددة التي لا بُدَّ أن تشتمل على فعلين، أحدهما مؤثِّر، والآخر متأثِّر.

أمَّا في الجملة المفردة فلا يأتي سوى الفعل المتأثر، ويُسمى (مطاوِعا)، كقولنا: انشقَّ الثوب. فيه مطاوعة؛ لأن الفعل (انشقَّ) فعل خماسي مضاعف على وزن (انفعل)، يدل على المطاوعة بلفظه، وإن لم تشتمل الجملة على الفعل المطاوَع.

**٤.** الملاقاة اشتقاقا، والموافقة في الجذر اللغوي.

فمن العلماء من اشترط التوافق الاشتقاقي بين فعلي المطاوعة، ونفى قبول إتيان الفعل المطاوِع دون فعله المطاوَع. ومن هؤلاء العلماء الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ) الذي قال _ منتقدًا تعريف

(١) ديوان المتلمس الضبعي، ص(٢٤).
(٢) ديوان امرئ القيس، ص(٦٦٥).

ابن هشام للمطاوعة، وموجِّهًا تعريفه بأن يزيد فيه قيد التوافق في الاشتقاق _ : "المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فعل آخر، وحينئذٍ فمعنى قول المصنف[١]: " كون فاعل ذلك الفعل قابلا لأثر فعل فاعل متعد لواحد". وكان عليه أن يزيد قيدا ويقول: مع التوافق في الاشتقاق. فخرج نحو: ضربته فتألم؛ لأنه وإن صدق عليه ما قاله، لكنه ليس موافقا في الاشتقاق"[٢].

**٥.** فاء السببية والتعقيب.

وهي الفاء التي تأتي رابطة لجملتي المطاوعةِ، وسببًا في قبول المفعول به لأثر الفاعل فيه، كقولنا: أزعجنا العدوَّ من بلادنا فانزعج، أي: جلوناه، وأجليناه عنها فجلا، فالفاء هنا تدل على سبب جلاء العدو عن بلادنا، وانزعاجه عنها، وهو إزعاجنا له، وإجلاؤنا له عنها.

قال الزركشي: "اعلم أن الأصْلَ في فعلِ المطاوَعة أن يُعْطَفَ عليه بالفاء تقول: دعوته فأجاب، وأعطيته فأخذ، ولا تقولها بالواو؛ لأن المراد إفادة السَّببيَّةِ، وَهُوَ لا يكون في الغالب إلا بالفاء كقوله: ﴿**مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي**﴾[٣]، ويجوز عطفه بالواو كقوله: ﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ**﴾ [٤]، وكقوله: ﴿**فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ**﴾[٥]،وفي موضع آخر: ﴿**فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَنَجَّيْنَاهُ**﴾[٦].

وَزَعَمَ ابنُ جِنِّي في كتاب الخصائص أنه لا يجوز فعل المطاوعة إلا بالفاء، وأجاب عن قوله تعالى: (وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قلبه عن ذكرنا)، بأن (أَغْفَلَ) فِي الآية بمعنى وجدناه غافلا، لا جعلناه يغفل، وإلا لقيل فاتبع هواه بالفاء؛ لأنه يكون مطاوِعًا. وفي كلامِهِ نَظَرٌ؛ لأنا نَقُولُ: لَيْسَ

(١) يعني به ابن هشام صاحب مغني اللبيب عن كتب الأعاريب الذي هو شارحه.
(٢) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ص(٢١٠).
(٣) الآية (١٧٨) من سورة الأعراف.
(٤) الآية (٢٨) من سورة الكهف.
(٥) الآية (٨٨) من سورة الأنبياء.
(٦) الآية (٧٦) من سورة الأنبياء.

اتِّبَاعُ الْهَوَى مُطَاوِعًا لِـ (أَغْفَلْنَا)، بَلِ الْمُطَاوِعُ لِـ (أَغْفَلْنَا) (غَفَلَ)، فَإن قِيلَ: أنهُ مِنْ لَازِمِ الْغَفْلَةِ اتِّبَاعُ الْهَوَى _ وَالْمُسَبَّبُ عَنِ السَّبَبِ سَبَبٌ _ قِيلَ: لا نُسَلِّمُ أن اتِّبَاعَ الْهَوَى مُسَبَّبٌ عَنِ الْغَفْلَةِ، بَلْ قَدْ يُغْفَلُ عَنِ الذِّكْرِ، وَلا يُتَّبَعُ الْهَوَى، وَيَكُونُ الْمانع لَهُ مِنْهُ غَفْلَةً أُخْرَى عَنْهُ. وَاعْلَمْ أن الْحَامِلَ لأبي الْفَتْحِ عَلَى هَذَا الْكَلامِ اعْتِقَادُهُ الاعتزَإلى أن مَعصِيَةَ العبدِ لا تُنْسَبُ إِلَى اللَّهِ ـ تعالى ـ وأنها مُسَبَّبَةٌ لَهُ، فَلِهَذَا جَعَلَ (أَفعَل) هُنَا بِمَعْنَى (وَجَدَ) لا بِمَعْنَى التَّعْدِيَةِ خَاصَّةً، وَقَدْ بَيَّنَّا ضَعْفَ كلامِهِ، وَأن المطاوِعَ لا يجب عطفه بالفاء"[(١)].

أما عن قول الزركشي (دعوته فأجاب)، فإني لا أراها من باب (المطاوعة)، بل من باب الاستجابة؛ وهناك فرق كبير بين المطاوعة، وبين الاستجابة؛ لأن المطاوعة فيها شيء من الإجبار، كأني حينما كسرتُ الزجاج فانكسر، وقطعت الحبل فانقطع، وطردتُ الولد فذهب، أجبرت كلا من هؤلاء على فعل ذلك الحدث الذي نسبته إليهم، أما إذا قلت: دعوتُ اللهَ ـ جل ذكره ـ فأجاب، فإنه سبحانه منزه عن أن يكون قد طاوَع، ولم يرد في كتاب الله ولا في سنة رسوله نسبة صفة (المطاوعة) له، فلا يجوز لنا أن ننسب لله صفة لم ينسبها هو لنفسه، أو لم ينسبها له رسوله.

فالمطاوعة وإن جازت في حق مخلوقاته _ تبارك اسمه _ فأنها لا تجوز في حقه؛ لما ذكرته أنفا من اشتمالها على معنى الإجبار. قال جل ذكره : ﴿**وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ**﴾[(٢)]

وقال سبحانه وتعالى في نسبة الطوع لمخلوقاته: ﴿**ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ**

(١) البرهان في علوم القرآن، (٤/١٤٢،١٤١).
(٢) الآية (٦٠) من سورة غافر.

﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[١]. وقال النبي صلى الله عليه وسلم : "يَدَعُ أحدهم الصلاةَ ، وهو يُدْعَى إليها فلا يُجيبُ، ولو دُعِيَ إلى مرماتين لأجاب"[٢].

ومن الشواهد على هذا التعبير (دعوته فأجاب) في شعرنا العربي ما رواه الزجاجي[٣] عن ابن دريد قال: أنشدنا أبو عثمان عن التوّزيّ عن أبي عبيدة لرجل من بني عبد شمس: (الطويل)

دعاني سهـــمٌ دعوة فأجبته ومن ذا الذي يُرجَى لنائبةٍ بعدي

وقال بشر[٤]: (الوافر)

قضى نحْبَ الحياة، وكل حيٍّ إذا نُـــودي لميتته أجـــابـا

وقال آخر فيما رواه ابن جني[٥]: (المتقارب)

دعـوتُ لما نابني مِسْورًا فلبَّـى فلبَّيْ يـــديْ مِسْـــورِ

**ثانيا: (شروط الفعل المطاوَع - بفتح الواو- ).**

**٦.** لا بدَّ أن يأتي الفعل الأول في جملة المطاوعة متعديا، كقولنا: أدخلتُ محمدًا فدخل، وأخرجتُه فخرج. وبالرغم من ذلك فإنه لا يكون لكل فعل متعد فعل مطاوع من لفظه.

قال العُكْبَرِيُّ (ت ٦١٦هـ)، في ذلك: "لا يكون الفعل الأول إلا متعديا؛ وسبب ذلك أن الفعل إذا كان متعديا علاجًا لاقى المحلَّ، فيُحْدِثُ فيه أثرًا، نحو: الانكسار، والانقطاع، أي: صار

(١) الآية (١١) من سورة فصلت.

(٢) النبات، لأبي حنيفة الدينوري (٣٧٣).

(٣) الأمالي، للزجاجي، (١٦).

(٤) الفرق في اللغة، لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب ت (٢١٠هـ)، ت خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م، (١٨٥).

(٥) سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م، (٧٤٧).

في نفسه منكسرًا منقطعًا"[١].

وقال العكبري أيضا: "ليس كل فعل متعدٍ يكون له مطاوع؛ ألا ترى أنك إذا قلت: عرفت زيدا، لم يكن له مطاوِع، فلا تقول: فانعرف؛ لأن زيدا بمعرفتك إياه لم يتأثر بها، بل معناه صرتُ أنا عارفا له، وهكذا علمته"[٢].

**٧.** لا بُدَّ أن يُشعر الفعل المطاوَع بإرادته إحداثَ الأثرِ في المفعول، وتحقق هذا الأثر فيه، نحو: رددتُ البابَ فارتدَّ، فالفعل (ردَّ) مُشْعِرٌ بإرادة فاعله إحداثَ الأثر في المفعول الذي هو (الباب).

وفي ذلك يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ): " معنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا فتبلغه"[٣].

**٨.** لا بُدَّ أن يُشْعِرَ الفعلُ الأول في جملة المطاوعة المركبة بالتأثير، ويُدعى هذا الفعل (مطاوَعا).

قال ابن القواس (ت ٦٩٦هـ): "المطاوعة عبارة عن قبول المفعول أثرَ الفاعل، وحصوله فيه، نحو: كسرت الإناء فانكسر، ولا يكون إلا حيث يقع علاج وتأثير الجوارح، ولهذا لا يقال: علمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم، لامتناع تحقق المطاوعة فيهما، وأما (قلته فانقال) فجوازه بالنظر إلى تحريك اللسان"[٤].

**٩.** إذا أتى الفعل الأول (المطاوَع) في جملته البسيطة فقط دون فعله الثاني (المطاوِع) ، فإن هذه الجملة لا تُعَدُّ من المطاوعة في شيء ؛ لأن قولنا: كسرتُ الزجاجَ، فعلٌ متعدٍ دالٌّ على إخبار الفاعل لإحداث الكسر في الزجاج ، فلا مطاوعة إذن.

---

(١) شرح التكملة، لأبي البقاء العكبري، ص(٢٨٢).

(٢) نفسه، ص(٢٨٢).

(٣) المنصف شرح تصريف المازني، (٧١/١).

(٤) مخطوط شرح ابن القواس (٢٧٨/أ)، نقلا عن هامش (الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية)، (٥٣٥/٢).

أمَّا إذا قلنا: كسرتُ الزجاجَ فانكسرَ الزجاجُ، ذاكرين جملتي المطاوعة معًا، فنحن مع إخبارنا بإحداث الكسر في الزجاج نخبر أيضا بمطاوعة الفعل، وتأتِّي الكسرِ منه، وهنا تَتِمُّ المطاوعةُ، ويكتمل أثرُها.

**ثالثا: (شروط الفعل المطاوِع - بكسر الواو - ).**

**١٠.** لا بُدَّ أن يدل الفعل الثاني على تأثُّره، وقبوله تأثير الفعل الأول، ويُدعى هذا الفعل (مطاوِعا).

قال الخضر اليزدي (ت ٧٢٠هـ): "المراد بالمطاوِع الفعل المُشْعِر بحصول تأثُّر في فاعله، يكون ذلك التأثُّر نتيجة من فعل آخرَ ملاقٍ لهذا الفعل بالاشتقاق، وهذا كقولك: باعدت زيدا فتباعد، فإن (تباعد) مُشْعِرٌ بأن البعد حصل في زيد، وهو أثر المباعدة، ونتيجته، والفعل الدال على ذلك التأثر يكون مطاوعا، كأنك صيرت زيدا مطاوِعا مطيعا لأمرك، وهو البعد، فلذلك سُمي مطاوِعًا"[(١)].

**١١.** لا يُشترط في الفعل الثاني أن يكون لازما على الدوام؛ لأنه قد يأتي متعديا، كقولنا مثلا: كسوتُ محمدًا ثوبًا فاكتسى ثوبًا، فالفعل المطاوع في هذا المثال متعدٍ إلى مفعولٍ، هو (ثوبًا)، وليس لازمًا.

قال رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) في هذا المعنى: "ليس معنى المطاوع هو اللازم كما ظُنَّ؛ بل المطاوعةُ في اصطلاحهم التأثر، وقبول أثر الفعل، سواء كان التأثير متعديا، نحو: علَّمته الفقهَ فتعلَّمه، أي: قَبِلَ التعليمَ، فالتعليمُ تأثيرٌ، والتعلُّمُ تأثُّرٌ، وقبولٌ لذلك الأثر، وهو متعد كما ترى، أو كان لازمًا، نحو: كسرته فانكسر، أي: تأثَّرَ بالكسر"[(٢)].

(١) شرح الشافية، للخضر اليزدي، (٧١/١).

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الإستراباذي، (١٠٣/١).

**١٢.** قد يأتي الفعل الثاني (المطاوِع) من فعلي المطاوعة وحده دون فعله الذي طوَّعه (المطاوَع)، وفي هذه الحالة تَصِحُّ المطاوعةُ خلافًا لمجيء الفعل الأول (المطاوَع) وحده، والذي لا يُعَدُّ في هذه الحالة من المطاوعة، كما تقدم ذكره.

ومثال الأول قولنا: انهدم الجدارُ، واشتعل الحطبُ، واهتدى الضالُّ، فإنه لا بد من هادٍ للجدارِ ومُشْعِلٍ للحطبِ وهادٍ للضالِّ؛ إذ إن لكلِّ حدثٍ مُحْدِثًا.

**رابعا: (شروط صيغ المطاوعة).**

**١٣.** تختص بعض أوزان المطاوعة بكونها لا تأتي إلا لازمةً غير متعدية إلى مفعول، وهذا ما يؤدي إلى مجيء الجملةِ المطاوِعةِ غيرَ مجاوزةٍ في كثيرٍ من أنماطها.

قال أبو علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ): "الأفعال بالنسبة إلى التعدي تنقسم قسمين: متعدٍ وغير متعدٍ.

فغير المتعدي إمَّا أفعال النفس التي لا تلابس غيرها، نحو: فرِح واغتمَّ وما أشبه ذلك، وإمَّا أفعال الجسم التي لا تلابس غيرها، نحو: قام وقعد، وإمَّا أفعال الطبيعة والغريزة، نحو: شجُع وجبُن وكرُم وبخِل.

والأبنية التي لا تقع إلا عبارة عن هذه المعاني اللازمة: (فعَل) في الثلاثي، وقد تقدَّمتْ مُثُلُهُ، و(انفعل وتفاعل وافعلَّ) في الخماسي، نحو: انطلق وتدحرج واحمرَّ، و(افعللَّ)، نحو: اطمأنت واقشعرَّت، و(افعنلى) نحو: اسلنقى، و(افعنلل) نحو: احرنجم، و(افعالَّ) نحو: احمارَّ في السداسي"[(١)].

**١٤.** مطاوِع المتعدي إلى واحد يكون لازمًا دائمًا، نحو قولنا: ضاعفتُ الحسابَ فتضاعف، ودحرجتُ الكرةَ فتدحرجتْ، فالفعل (ضاعف) متعدٍ إلى مفعولٍ واحدٍ، هو (الحساب)، وكذلك الفعل

(١) التوطئة ، ص(٢٠٤).

(دحرج) متعدٍ هو الآخر إلى مفعول واحد، هو (الكرة)، وكلا الفعلين اللذين طاوعاهما لازمان، وهما (تضاعف، وتدحرج).

**١٥.** مطاوِع المتعدي إلى اثنين يكون متعديا إلى واحد دائمًا، نحو قولنا: ناولتُ إبراهيم العصا فتناولها، وعلَّمته الجبرَ فتعلَّمه، فالفعل (ناول) متعدٍ إلى مفعولين، هما (إبراهيم والعصا)، وكذلك الفعل (علَّم) متعدٍ إلى مفعولين أيضًا، هما (هاء الضمير، والجبر)، وكلٌّ من الفعلين اللذين طاوعاهما متعديان إلى مفعول واحد، هو (هاء الضمير العائدة على العصا) في المثال الأول، و(هاء الضمير العائدة على الجبر) في المثال الثاني.

قال الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): "وإنما قال[١]: أو طاوع المعدَّى لواحد. تحرُّزا من مطاوع المعدَّى لأكثر من واحد فإنه يتعدَّى إلى واحد؛ لأن الفعل المطاوع ينقص تعديه عما طاوعه بواحد، فإن كان المطاوَع متعديًا إلى واحد نقص الواحد في المطاوِع له، فصار لازمًا، وإن كان متعديا إلى اثنين نقص الواحد في مطاوعِه فصار متعديًا إلى واحد، فإن قلت: ناولته الشيء فتناوله، فقد تعدَّى المطاوع إلى واحد"[٢].

وقال الصبان (ت ١٢٠٦هـ) عن فعلي المطاوعة: "الفعل ومطاوعه لا يجوز أن يكونا لازمين أو متعديين معًا إلى مفعول أو مفعولين، وعليه الجمهور.

وزعم ابن بري أنهما يقعأن متعديين إلى اثنين، نحو: استعطيته درهما فأعطاني درهما، وإلى واحد نحو: استنصحته فنصحني. ورُدَّ بأن هذا ليس من باب المطاوعة بل من باب الطلب والإجابة كما في المغني"[٣].

**١٦.** لا يُبنى (أنفعل) إلا مما فيه علاج وتأثير محسوس، أمَّا بقية الأوزان فيجوز أن تُبنى من معنوي، فيقال: علَّمته المسألة فتعلمها، ولا يقال: علِمته فانعلم.

---

(١) يعني ابن مالك صاحب الألفية التي هو بصدد شرحها.

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (١٤٠/٣).

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني، (١٢٩/٢). وانظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، (٦٧٦/٥).

قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ): "(انفعل) لازم، مطاوع (فعل)، نحو: كسرته فانكسر.. ويختص بالعلاج والتأثير، ومن ثم قيل: انعدم خطأ: انفقد"(١).

وقال الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في شرح هذا الكلام: "انعدم إنما كان خطأ؛ لأن الانفعال له شريطتان: أحدهما أن يكون مطاوِعَ فعلٍ، والثاني: أن يكون فيه علاج وتأثير، والشريطة الأولى وإن كانت هنا موجودة؛ لأنه يقال: عدمته، لكن الشريطة الثانية، وهي العلاج والتأثير مفقودة، ولذلك لو قلت: فقدته فانفقد كأن خطأ.

وقوله: وقالوا: قلته فانقال؛ لأن القائل يعمل في تحريك لسانه، يريد أن الشريطتين في (انقال) موجودتان، أما أحدهما فلان (أنقال) مطاوع فعل وهو (قال)، وأما الثانية فلان فيه علاجًا وتأثيرًا"(٢).

(١) المفتاح في الصرف، ص(٥٠).
(٢) التخمير شرح المفصل، (٣/٣٥١).

(خاتمة)

تلك هي الشروط التي يجب توافرها في المطاوعة كي تتحقق ويكتمل معناها، منها ما اتفق عليه العلماء كاختصاص بناء (انفعل) بالعلاج، ووجوب مجيء الفعل الأول في جملة المطاوعة متعديا، ومنها ما اشترطه بعضهم، ولم يشترطه الآخرون، كوجوب ملازمة الفاء للفعل المطاوِع، ووجوب مجيء الفعل المطاوَع ملازما للفعل المطاوِع.

## (فهرس المصادر والمراجع)

_ القرآن الكريم.

_ الأمالي، للزجاجي (ت ٣٤٠هـ)، ت عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٩٨٧م.

_ الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، ت د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

_ البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٤م.

_ التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي، ت د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط ١، ١٩٩٠م.

_ التوطئة، لأبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبيني، دراسة وتحقيق د. يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١م.

_ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب لابن هشام، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، ط عام ١٢٨٦هـ.

_ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، لمحمد بن على الصبان، ت طه عبد الرءوف سعد، ط ١، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (١٢٩/٢).

_ ديوان المتلمس الضبعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، ت حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية، جامعة الدول العربية، ١٩٧٠م.

_ ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري ت(٢٧٥هـ)، ت د. أنور عليان ود. محمد الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات، ط ١، ٢٠٠٠م.

_ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني، ت د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.

_ شرح التكملة، لأبي البقاء العكبري، وهذا الشرح هو الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح، ت حورية بنت مفرج الجهني، دكتوراه من جامعة أم القرى في كلية اللغة العربية، ٢٠١٣م.

_ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين بن محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي، ت محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، لبنان، دار الكتب العلمية،١٩٨٢م.

_ شرح الشافية للخضر اليزدي، أتمه سنة (٧٢٠ هـ)، دراسة وتحقيق، دكتوراه، حسن أحمد الحمدو العثمان، السعودية، جامعة أم القرى، ١٩٩٦م.

_ الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسن المعروف بالنيلي، من علماء القرن السابع الهجري، ت د. محسن بن سالم العميري، دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.

_ الفرق في اللغة، لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت ٢١٠هـ)، ت خليل إبراهيم العطية، مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م.

_ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، ت عبد اللطيف الخطيب، مطابع السياسة، الكويت، ط ١، ٢٠٠٠م.

_ المفتاح في الصرف، عبد القاهر الجرجاني، ت د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

_ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ٢٠٠٧م.

_ المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط وزارة المعارف العمومية (إدارة إحياء التراث القديم)، ط١، ١٩٥٤م.

_ النبات، لأبي حنيفة أحمد بن داود الدينوري، ت برنهارد لفين، دار فرانز شتاينر، بفيسبادن، ١٩٧٤م.